أوراق إستراتيجية

تقييم أداء الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية في حرب لبنان الثانية

بقلم الدكتور أوري بار- جوزيف (محاضر كبير في قسم العلاقات الدولية، جامعة حيفا، إسرائيل، متخصص في الدراسات الإستراتيجية والإستخبارية والصراع العربي- الإسرائيلي. له منشورات عديدة حول هذه القضايا. كتابه الأخير هو: "الحارس النائم: مفاجأة يوم الغفران وخلفياتها")؛ **1 كانون الأول 2007**

إنّ تحليلاً لأداء الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) في حرب لبنان الثانية (**12 تموز- 14 آب 2006**)، يُظهر بأنه في حين سجلت "أمان" نقاطاً جيدة في مجال التقديرات الإستراتيجية، فإنّ ما حققته على مستوى الإستخبارات التكتيكية كان رديئاً تماماً. وقد توصلت لجنة فينوغراد، لجنة التحقيق الرسمية في مجريات الحرب (التي خصصت صفحتين فقط لقضية الإستخبارات في تقريرها الأولي المؤقت)، الى أنه "... في السنوات التي سبقت الحرب، قدمت "أمان" لمستهلكي معلوماتها من السياسيين والعسكريين صورة شاملة، صحيحة، موثوقة عن حزب الله". وفي نفس الوقت، توصلت اللجنة أيضاً الى إستنتاج يقول بأنّ " الصورة الإستخبارية، على المستوى التكتيكي، كانت أقل وضوحاً وكشفت عن ثغرات بارزة وهامة".

هذا أمر إستثنائي. فخلال تاريخها، فشلت أمان، "المؤسسة الإستخبارية الأكبر والأكثر هيمنة في إسرائيل، عادة، في تقدير ظهور التهديدات الإستراتيجية أو الخيارات، لكنها قدمت دوماً، تقريباً، إستخبارات رفيعة المستوى على المستويَيْن العملاني والتكتيكي. هكذا كان الحال على سبيل المثال في العام **1966- 1967**، عندما فشلت "أمان" بتقدير تأثير الضغط العسكري المتزايد الموجود على سوريا على الرئيس المصري جمال عبد الناصر بشكل صحيح، وكانت متفاجئة عندما إبتدأ ومن ثم صعّد ناصر الأزمة التي قادت الى حرب **1967**. لكن، في الحرب نفسها، قدمت "أمان" معلومات إستخبارية ممتازة مكّنت قوات الدفاع الإسرائيلية من هزم جيوش الدول العربية الثلاث خلال ستة أيام. وبشكل مشابه، وقبل حرب يوم الغفران، فشلت "أمان" تماماً بإصدار تحذير عن نية كل من سوريا ومصر مهاجمة إسرائيل، لكنها قدمت، مع الموساد، معلومات شديدة الأهمية في مراحل معينة من الحرب، بالرغم من الضعف الأولي، والتي مكنت جيش الدفاع الإسرائيلي من أن يخرج منتصراً.

إنّ الخبرة المحصلة من إنتفاضتين فلسطينيّتين تُظهر بأنّ هذا النموذج صالح وفعال أيضاً عندما يتعامل مع صراعات منخفضة الشدة. وقد "أمان" فشلت تماماً في تقديم تحذير إستراتيجي قبل إندلاع الإنتفاضة الأولى (كانون الأول **1987**)، وبالغت بالتأكيد بالدور الشخصي لياسر عرفات، زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، لجهة البدء بالإنتفاضة الثانية (إنتفاضة الأقصى) في أيلول **2000** والسيطرة على ضخامتها. إلا أن "أمان" قدمت مع ذلك، مع جهاز الأمن العام (الشاباك أو ج.س.س.) معلومات عملانية ممتازة مكنّت أجهزة إسرائيل الأمنية من منع عدد

من الأعمال الإرهابية المخطط لها، وضرب عدد من الإرهابيين في عمليات قتل إستهدافية إشتملت، في معظم الحالات، على ضرر ملازم محدود.

أما في الوضع اللبناني، فإنّ سجلها هو العكس تماماً: إذ وفرت "أمان"، والموساد على الأرجح، تقديرات إستراتيجية لمستهلكي معلوماتها أثبتت بأنها دقيقة تماماً. أما خلال الحرب نفسها، على كل حال، فقد فشلت على الدوام بتزويد معلومات إستخباراتية تكتيكية كان الدفاع الإسرائيلي بحاجة إليها للفوز بإنتصار عسكري. وبالرغم أنّ قسماً كبيراً من المعلومات حول أنشطة إسرائيل الإستخبارية في حرب لبنان الثاني لا يزال مجهولاً، فإنّ المصادر المتوفرة (عدد منها متوفر باللغة العبرية فقط) كانت مستخدمة لإنجاز مهمتين. الأولى تقييم لأداء جماعة "أمان" في أربع مجالات أساسية:

أ) المستوى الإستراتيجي– نوعية المعلومات والتقديرات التي قُدمت للصفين المدني والعسكري حول نوايا حزب الله الشروع بأعمال عدائية، والطريقة التي كان من المرجح أن تتطور بها الحرب.

ب) المستوى التكتيكي= العملاني– المعلومات التي وفرتها " أمان" حول خطة حزب الله المفصلة للصواريخ القصيرة المدى، الأمر الذي أثبت بأنه عنصر أساسي في تحديد نتيجة الحرب.

ج) المستوى التكتيكي– نوعية وكمية المعلومات التي زُودت بها القوات البرية.

الأداء الإستخباري في الحرب

المستوى الإستراتيجي

كان التقدير الإستراتيجي الذي قدمته "أمان" لمستهلكي معلوماتها قبل حرب لبنان الأخيرة مؤلفاً من ثلاث عناصر أساسية:

أ) "الإحتمال المتوسط الى المرتفع" بأنّ يكون حزب الله قد نوى تنفيذ عملية لخطف جنود إسرائيليين لخلق أزمة أمنية في الشمال.

ب) كان لدى حزب الله ترسانة تفوق الـ **10,000** صاروخ (معظمها قصيرة المدى)، وفي حالة رد إسرائيلي ضخم، فإن حزب الله كان سيطلق آلاف الصواريخ على شمال إسرائيل والتي يمكن أن تصل الى حيفا وحتى الى منطقة تل أبيب أيضاً.

ج) لم يكن مستوى جمع "أمان" للمعلومات في هذا المجال شاملاً كفاية للسماح لجيش الدفاع الإسرائيلي بوقف إطلاق الصواريخ القصيرة المدى، ما عدا القيام بهجوم بري على مستوى واسع بهدف إحتلال الجنوب اللبناني– الأرض التي كان يتم إطلاق الصواريخ منها.

إنّ تقديم تحذير كهذا لم يكن يشكل تحدياً مهنياً كبيراً. فقائد حزب الله في لبنان، الشيخ حسن نصر الله، ألزم نفسه علناً بخطف جنود إسرائيليين لإستخدامهم كورقة مساومة للحصول على تحرير سجناء لبنانيين معتقلين في السجون الإسرائيلية. بالإضافة الى ذلك، كان حزب الله قد حاول مرتين، منذ تشرين الأول **2005**، خطف جنود إسرائيليين: المرة الأولى في **21** تشرين الثاني **2005**، إلا أنّ رداً فعالاً من قِبَل جنود جيش الدفاع الإسرائيلي أحبط المحاولة؛ والثانية في أيار **2006**، عندما قادت معلومات إستخبارية حول خطة الغزو– في نفس الموقع الذي تمت فيه عملية خطف تموز بالتحديد– الى أن يركز جيش الدفاع الإسرائيلي قواته لمنع حصول عمل من هذا النوع. وفي هذا المعنى، فإنّ السؤال الذي كان على "أمان" أن ترد عليه ليس إن كان حزب الله سيقوم بمحاولة خطف أخرى، وإنما متى وكيف ستتم هذه المحاولة.

وكانت "أمان" قد حذرت أيضاً من التعقيدات الإستراتيجية لحدث كهذا. ففي كانون الأول 2005، عقب إنتهاء مدة ولايته كمدير لـ "أمان"، كتب المايجور جنرال آرون زيفي فركش، رسالة الى رئيس الوزراء آرييل شارون، مع نسخات عنها لوزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان. وقد حذرت الرسالة، مختصرة التقديرات الإستخبارية الوطنية لـ "أمان"، بأنّ التصعيد أمر مرجح الحدوث على الحدود الشمالية لإسرائيل في العام 2006. وعرض رئيس "أمان" الى وجوب رفع مستوى الجهوزية في الشمال، بالإضافة الى تعزيز وضع الردع الإسرائيلي "ضد محاولات خطف من قِبَل حزب الله".

وكان نصر الله قد تباهى أيضاً بأنّ منظمته بنت ترسانة كبيرة من الصواريخ قصيرة المدى. فقبل شهرين من الحرب، على سبيل المثال، وبعد إخباره مستمعيه بأنه لدى حزب الله أكثر من 12000 صاروخ، أعلن قائلاً: "يعلم الإسرائيليون بأنّ لدينا قدرات ردع صاروخية. فلو أني ظهرت اليوم على التلفزيون لأقول لسكان المستوطنات الإسرائيلية الشمالية بأنّ عليهم النزول الى الملاجئ، فإنهم سوف يكونوا في تل أبيب حالاً". وقد مكنت وسائل مختلفة لجمع المعلومات "أمان" من متابعة الدعم الجاري لترسانة حزب الله. ورغم ذلك، وعشية الحرب، قدّرت الوكالة (أمان) عدد الصواريخ القصيرة المدى على أنه ما بين 10000–16000 صاروخ– وهو هامش كبير من الخطأ– على الرغم من عدم أهميته في هذه الحالة.

إنّ هجوماً ضخماً لحزب الله ضد شمال إسرائيل، على مستوى 150– 200 صاروخ يومياً، كان أمراً مرجحا إذن. وقد مكنت وسائل الإستخبارات البصرية (فيسينت) وإستخبارات الشيفرات (سيغينت) "أمان" من أن تحدد أيضاً إستحالة تحديد مواقع هذه الأسلحة تقريباً، وبالنتيجة، فليس بالإمكان تدميرها من الجو. وعلى الرغم من أن هذه المهمة لا تشكل تحدياً، فإنّ قدرة "أمان" على تقديم تحذير إستراتيجي لمستهلكي معلوماتها وعلى عرض الطريقة التي ستتطور بها الحرب بطريقة صحيحة، كان عبارة عن نجاح كبير، خاصة عندما تُقارن مع أوضاع مشابهة في الماضي– تحديداً في العام 1973، عندما أخطأت تماماً.

إنّ الحقيقة بأنّ مستهلكي معلومات "أمان" الإستخبارية قد إختاروا مسار حرب أدى لأن تضل إسرائيل طريقها لم يكن خطأ الوكالة (أمان).

* *أسلحة حزب الله الإستراتيجية وأنظمة القيادة والتحكم*

تألفت ترسانة حزب الله الإستراتيجية بشكل رئيس من صواريخ طويلة ومتوسطة المدى وصواريخ بالستية كان قد تلقاها من إيران (زلزال– 1 و2و 3 وفجر –3 و 5)، ومن سوريا (صواريخ 220 ملم و 302 ملم). بالإضافة الى ذلك، كان لدى المنظمة عدد من صواريخ C-802 المضادة للسفن التي تلقتها أيضاً من إيران. وبسبب أبعاد مسرح العمليات الضئيلة، فإنّ بالإمكان إعتبار هذه الأسلحة إستراتيجية. وكان لدى حزب الله أيضاً حوالي 30 من طائرات أبابيل الإيرانية من دون طيار، والتي بإمكانها حمل ما بين 40 الى 50 كلغ من المتفجرات ومدى يصل الى 450 كلم، مع أنظمة ملاحة GPS.

إنّ الإنجاز الإستخباري الأهم لإسرائيل على إمتداد الحرب كان نجاحها في تحديد موقع معظم ترسانة حزب الله بدقة. هذا المجهود، الذي بدأ بعد إنسحاب جيش الدفاع في أيار 2000، كان مكلفاً ومعقداً، لأنّ حزب الله إتخذ إجراءات مختلفة لإخفاء ذخائره الإستراتيجية. فقاذفات الصواريخ كانت مخبأة، في حالات عديدة، تحت مواقع بناء، وكانت الصواريخ نفسها مخزنة في غرف في شقق داخل مبانٍ، إستخدم ضباط الإستخبارات الإسرائيليين مصطلح "تزيمرز" في تسميتها. ومن مجهود الموساد، "أمان" وسلاح الجو الإسرائيلي مجتمعين– وهو مجهود شمل حوالي 40 عملية خاصة على إمتداد الست سنوات ما بين الإنسحاب والحرب– تلقى المخططون الإسرائيليون معلومات محددة حول مواقع أهدافهم مكنتهم من تعديل أنظمة GPS الملاحية لجيش الدفاع الإسرائيلي الى CEP من متر واحد.

فسلاح الجو الإسرائيلي كان قد بنى نموذجاً في جنوب إسرائيل للتدرب على النموذج المحدد المخطط للهجوم. وقد أتى هذا المجهود الكبير ثماره ليلة 12–13 تموز، عندما دمرت عملية "الثقل النوعي"، التي دامت 34 دقيقة فحسب وإستُخدمت فيها 40 طائرة مع طيار وبدون طيار، معظم ترسانة حزب الله الإستراتيجية. وكانت مصادر مختلفة قد ذكرت تصورات مختلفة نوعاً ما عن خسائر حزب الله. وقدرت التقارير الأولى تدمير عدد من صواريخ زلزال 1 التي قُدر عدد قاذفاتها ما بين 19 الى 21. كما ذكرت التقارير عدداً من الصواريخ المتوسطة المدى الإيرانية الصنع هي فجر –3 (ذات مدى 43 كلم وقدرة على حمل 45 كلغ) وفجر–5 (بمدى 75 كلم وقدرة على حمل 90 كلغ). وقد قُدّر عددها، قبل الحرب، بـ 500 صاروخ. وكان مسؤول أميركي "راقب الحرب عن كثب" قد ذكر في تقييمه بأن سلاح الجو الإسرائيلي دمر، في الأيام الثلاثة الأولى للحرب، 7% فقط من ترسانة حزب الله. وبسبب العدد الكلي لجميع نماذج الصواريخ التي كانت بحوزة حزب الله في بداية الحرب، فإنّ صورة الـ 7% قد تكون دقيقة، لكنها مثلت الترسانة الطويلة المدى فقط للمنظمة.

أما الدراسة الأكثر شمولية للحرب حتى الآن، فقد أجرت تقييمها على أساس مصادر سلاح الجو الإسرائيلي الموثوقة حيث ذكرت بأنه خلال عملية " الثقل النوعي"، تم تدمير مئات الصواريخ و44 قاذفة. لكن هذا لم يكن يعني التدمير التام لترسانة حزب الله المتوسطة المدى، وخلال بداية الحرب ضرب 92 صاروخ ثقيل (لكنها ليست طويلة المدى) أهدافاً في إسرائيل. أما أنّ حزب الله لم يتبق لديه آنذاك قدرات إطلاق صاروخية طويلة المدى، فمسألة مدعومة بدليل ظرفي مستوفي التفاصيل أيضاً: ففي 3 آب، حذر نصر الله قائلاً: "إذا ضربتم (أي الإسرائيليين) بيروت، فإننا سوف نضرب تل أبيب". وبعد بضعة ساعات، قصف سلاح الجو الإسرائيلي بيروت لكن لم يتم إطلاق صواريخ على تل أبيب. فهل كان نصرالله غير مدرك لقدرة حزب الله الحقيقية على ضرب تل أبيب عندما حذر إسرائيل ،أم أنه، وببساطة، كان يخادع؟ إنّ حقيقة عدم إطلاق صاروخ زلزال في الحرب يدعم الزعم الإسرائيلي لجهة نجاحه في تدمير قسم كبير من ترسانة الصواريخ الثقيلة خلال المرحلة الأولى من الحرب.

ويعتبر إنجاز الإستخبارات الإسرائيلية أكثر إثارة للإعجاب حتى، لأنّ أهداف حزب الله كانت متمركزة في مناطق مأهولة، ولأنه لم يُقتل سوى حوالي 20 شخصاً من المدنيين اللبنانيين، فقط، خلال العملية. وكانت "أمان" قد قدرت بأنّ عدد الضحايا يمكن أن يصل الى 300–500، في حين كان تقدير الموساد، كما قدمه رئيس الوكالة مائير داغان، أقل بكثير. إنّ تقييم داغان الدقيق (الذي قد يؤشر أيضاً الى دور الموساد في جمع المعلومات ذات الصلة) كان له تأثير كبير في عملية صنع القرار التي أدت الى التفويض بالعملية. إلا أن ما حققته إسرائيل في مجالات الإستخبارات العملانية كان أكثر رداءة. فـ "أمان" لم يكن لديها معلومات محددة عن إحتمال إمتلاك حزب الله صاروخ C-802 المضاد للسفن. وفي نيسان 2003، حذر محلل إستخباراتي كبير ضباط إستخبارات البحرية الإسرائيلية بأنّ حزب الله قد يكون تلقى صواريخ كهذه وإقترح أن يقوموا بإستكشاف هذا الإحتمال، لكن لم يُفعَل شيء حيال ذلك. وكان هذا التحذير مبنياً على دليل ظرفي مفصل: حقيقة أنّ صواريخ C-802 الصينية المضادة للسفن (نسخة التصدير لصاروخ YJ-82) قد بيعت لإيران. وفي صباح اليوم الثالث من الحرب، إقترح ضابط إستخبارات في البحرية الإسرائيلية أخذ هذا الإحتمال بعين الإعتبار وأُرسلت رسالة بهذا الخصوص. ولم تلق الرسالة الإهتمام الواعي الذي تستحقه. وكان تقدير البحرية الإسرائيلية الطاغي بأنّ منظمة "إرهابية" كحزب الله هي منظمة تفتقر للقدرة على إستخدام نظام سلاح C-802 الثقيل والمعقد بفعالية.

وخلال مساء اليوم نفسه، ضُربت السفينة الطرّاد، حانيت، التي كانت تبحر على بعد 16 ميلاً من الساحل اللبناني، بصاروخ كهذا، متكبدة أضراراً ضخمة ومتسببة بسقوط 4 ضحايا. وبعد الحرب، توصلت اللجنة التي كانت تحقق بالحادث الى أنّ أصل المشكلة هو أنّ قيادة البحرية الإسرائيلية كانت قد إعتبرت مسألة إستخدام حزب الله لصواريخ مضادة للسفن "أمراً خيالياً ولا اساس له"، بالرغم من تحذيرات "أمان" العامة. وبالنتيجة، فشلت قيادة البحرية الإسرائيلية بتوجيه وحداتها لتوظيف أنظمتهم الدفاعية المضادة للصواريخ بالكامل.

وفي حادثة 14 تموز المحددة، كان رادار حانيت خارج الخدمة، كما أنّ الضابط المسؤول عن أنظمة الدفاع الإليكترونية للسفينة كان قد أطفأها من دون إبلاغ القائد بذلك. وبالنتيجة، كانت السفينة تبحر من دون دفاع قرب الشاطئ اللبناني.

وشمل إخفاق إستخباري آخر المحاولات الفاشلة لإختراق قيادة حزب الله ونظام التحكم والقيادة فيه. وبرغم ذلك، كان لإسرائيل بعض النجاح في إعتراض الإتصالات بين قادة حزب الله وقادة منظمات أخرى. فعلى سبيل المثال، وقبل الحرب، كانت وحدة "سيغنيت" التابعة لـ "أمان" قد فككت شيفرة محادثات بالإشارات بين قادة حزب الله وحماس في الأراضي وبين خالد مشعل– قائد حماس الذي يعيش الآن في دمشق/ سوريا. وهذا الأمر مكّن إسرائيل من تقييم مستوى التعاون بين حماس وحزب الله وتنسيق النشاط الإرهابي بينهما، في الأراضي المحتلة بشكل رئيس.

إنّ فشل إسرائيل بإختراق قيادة حزب الله ونظام القيادة والتحكم فيه كان السبب الرئيس لفشلها المتكرر في تصفية قادة حزب الله الرفيعين. وكما هو معلوم اليوم، كانت دائرة الإستخبارات قد جمعت، قبل الحرب، معلومات حول القياديين العملانيين العشرة لحزب الله– مثل عماد مغنية (الذي كان بحسب بعض التقارير مسؤولاً عن عملية خطف 12 تموز) والحاج خليل حرب قائد وحدة النخبة للمنظمة، "وحدة 1800". إلا أن الصف السياسي في إسرائيل إعترض على الإقتراحات الداعية الى تنفيذ عمليات القتل الإستهدافية ضد هؤلاء القادة في إطار عملية "الثقل النوعي"، ومن ثم، عقب هذه العملية، لم يكن ممكناً تحديد موقع أي منهم. وبالنتيجة، وبالرغم من الجهود الكبيرة من جانب الموساد والخبرة الهائلة التي إكتسبتها إسرائيل من عمليات القتل الإستهدافية لقادة ومقاتلين فلسطينيين خلال إنتفاضة الأقصى، لم يتم قتل أي قائد كبير في حزب الله خلال الحرب.

إنّ الفشل بإستهداف قيادة حزب الله أو نظام القيادة والتحكم لديه كان له تأثير خطير على مسار الحرب. فبحسب تقديرات أحدهم، لو أنّ جيش الدفاع الإسرائيلي نجح في التشويش على هذا النظام، فإنّ الحرب وهجمات حزب الله الصاروخية كانت لتضمحل لتصبح مجرد حروب محلية صغيرة وعمليات إطلاق صواريخ تصادفية.

* *إستهداف قاذفات الصواريخ القصيرة المدى لحزب الله*

كما أشير سابقاً، سلمت "أمان" تقييماً دقيقاً لخطة صواريخ الكاتيوشا القصيرة المدى لحزب الله (122 ملم بأغلبها) التي كانت منتشرة على طول الحدود اللبنانية مع إسرائيل. إلا أنّ "أمان" فشلت بتحديد مواقع مئات القاذفات في هذه المنطقة. وبالنتيجة، لم يتمكن سلاح الجو الإسرائيلي من ضرب هذه الأهداف، وظلت، مع إستثناءات قليلة، سليمة لم تمس حتى نهاية الحرب.

وبما أنّ قاذفات الصواريخ قصيرة المدى كانت متحركة بشكل بالغ– بالإمكان حملها على ظهر حمار على درب جبلية ضيقة أو على دراجة نارية صغيرة على طريق ترابية– فقد كان تحديد مواقعها أمراً مستحيلاً منذ البداية. وهذا يفسر، جزئياً، لم كانت مسألة إستهدافها في أدنى سُلّم أولويات جماعة الإستخبارات. ومع نهاية الحرب، أصبح جلياً، على كل حال، بأنّ هذه الفرضية لم تكن منطقية تماماً. فالبحث والتفتيش العشوائي عن قاذفة صاروخية دائمة من قِبَل فرق قوات الدفاع الخاصة أدى الى تركيز الإهتمام أكثر على هذا التحدي وعلى تقصي عدد أكبر من مواقع القاذفات الثابتة. وكانت هذه المواقع (مترين بثلاثة أمتار) قد بُنيت بمعظمها داخل بساتين لمزارعين محليين، كان حزب الله قد دفع الأموال لهم لقاء مساعداتهم.

أما القاذفات، فكانت هيدروليكية يمكن رفعها لتنطلق الصواريخ ومن ثم تخفيضها وتمويهها مرة أخرى. وفي بعض الحالات، تم إستخدام أغطية حرارية لتغطيتها لتجنب آثار ما بعد الإطلاق. أما المزارعين الذين شغلوا الأنظمة، فقد تلقوا تعليماتهم بواسطة هواتف جوالة. وبالنتيجة، تمكن حزب الله من إطلاق هجمات كاتيوشا متزامنة على إمتداد فترة الحرب. وكانت أشدها ضخامة، والتي بلغت حوالي 250

صاروخاً، تلك التي حدثت في آخر يوم للحرب كوسيلة لإثبات عدم كفاءة جيش الدفاع الإسرائيلي بتدمير قاذفات صواريخ حـــزب الله القصيرة المدى.

وكانت مسؤولية تحديد مكان مواقع الصواريخ القصيرة المدى الثابتة تقع أولاً وبشكل رئيسي، على وحدات الإســـتخبارات التابعـــة للقيادة الشمالية لجيش الدفاع الإسرائيلي، بالرغم أنّ قسم أبحاث "أمان" في تل أبيب كان له نصيبه أيضاً في هذا المجهود. وبعد الحرب، لام مصدر كبير في سلاح الجو الإسرائيلي "أمان" على فشلها بجمع المعلومات الضرورية لإستهداف القاذفات، كما إستُشهد بكلام لضابط كبير يحتج فيه بالقول أنه برغم أنّ مسألة تحديد موقع كل قاذفة من القاذفات كان شيئاً مستحيلاً تقريباً، فقد كان بإمكان "أمان" تقديم معلومات أفضل بكثير بشأنها لو أنها صنفت التهديد الذي شكلته هذه القاذفات في درجة أعلى في سُلم أولويات إستخباراتها. وفي ضوء هذا الإنتقاد، إقترح بعض الخبراء نقل المسؤولية المتعلقة بإستهداف قاذفات الصواريخ القصيرة المدى في جنوب لبنان من الوحدات الإســـتخباريةالتابعة للقيادة الشمالية الى سلاح الجو الإسرائيلي، المستهلك الرئيس لهذه المعلومات.

وبالرغم أنّ اللوم الرئيس على الفشل بتخفيض ترسانة الصواريخ القصيرة المدى في الجنوب اللبناني قد وقع على "أمان"، فـــإنّ بعـــض المسؤولية تقع أيضاً على سلاح الجو الإسرائيلي. وهذا الإنتقاد لم يشمل نشاط سلاح الجو الإسرائيلي في جنوب لبنان فقط، الـــذي كـــان حذراً جداً، وإنما شمل أيضاً مهاجمة قوافل الشاحنات التي أحضرت الصواريخ والقاذفات من سوريا خلال الحرب. إذ قامت فِرق الـــ "كينغ فيشر"، الوحدة الخاصة التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي المنتشرة في سهل البقاع اللبناني منذ الأيام الأولى للحرب، بتعقـــب الشـــاحنات وقدمت معلومات إستخباراتية دقيقة حول مواقعها. ومع ذلك، لم يتم ضرب سوى 15% منها فقط بواسطة سلاح الجو الإسرائيلي، الذي لم يصنف هذه المهمة على أنها ذات أولوية عالية في سلم أولوياته.

وقد ثبت بأن وضع نهاية لهجمات الصواريخ القصيرة المدى كان التحدي الأصعب لإسرائيل خلال الحرب. فمع فشل تدميرها من الجو، كانت الطريقة الوحيدة القابلة للتطبيق هي القيام بهجوم بري يهدف الى إحتلال الأرض التي كانت تُطلق منها الصواريخ. إنّ فشل جـــيش الدفاع الإسرائيلي بتنفيذ هذه المهمة بفعالية، مع النقمة المتنامية لأكثر من مليون مواطن في شمال إسرائيل، الذين كان عليهم أن يعيشوا تحت رحمة هجمات الكاتيوشا المستمرة لحزب الله لأكثر من شهر من دون أي حل عسكري ناجح للمشكلة، شكلت الجوانب الرئيسة لفشـــل إسرائيل بالفوز بالحرب.

* *الإستخبارات العملانية والتكتيكية للقوات البرية*

منذ إنسحاب إسرائيل من جنوب لبنان في أيار 2000 وحزب الله يبني نظاماً فعالاً من التحصينات والمواقع الدفاعية والأنفاق السرية على طول الحدود الدولية الهادفة الى حماية مقاتليه وتجهيزاته من هجمات برية وجوية إسرائيلية. بالإضافة الى ذلك، تلقى حـــزب الله كميـــات ضخمة من الأسلحة المضادة للدبابات– بما فيها "كورنيت E" و "ميتيس ،ATGM "و" RPG-29" الروسية الصنع من إيران وسوريا. وفي محاولة لمنع الإسرائيليين من الحصول على معلومات عن الدعم العسكري في جنوب لبنان، تبنى حزب الله مجموعة إجراءات مختلفة، كما وصفها الصحافيان آليستر كروك ومارك بيري في آسيا تايمز:

"كان حفر مخازن الترسانات على مدى السنوات الماضية مترافقاً مع برنامج خداع وتضليل، مع بناء بعض التحصينات علناً وغالباً تحت نظر المركبات الإسرائيلية الهادرة أو بظل مراقبة المواطنين اللبنانيين الذين لديهم علاقات وثيقة مع الإسرائيليين. فبإستثناء قلة منها، كانـــت هذه التحصينات خُدعاً. إذ مضت عملية بناء تحصينات أخرى في مناطق ظلت مخفية عن أعين السكان اللبنانيين قدماً. فأهم التحصـــينات

القيادية وترسانات الأسلحة تم حفرها عميقاً في جبال لبنان الصخرية بعمق وصل الى 40 متراً. وكان ما يقرب من 600 موقع من مواقع تحصينات الذخائر والأسلحة موجود، وبشكل إستراتيجي، في منطقة جنوب الليطاني.

ولأسباب أمنية، لم يعلم قيادي واحد موقع كل تحصين من التحصينات، وتم تعيين كل وحدة من وحدات ميليشيا حزب الله المتميزة وإعطائها إمكانية الدخول الى ثلاث تحصينات فقط– غرفة ذخائر محصنة رئيسة وإثنتان إحتياطيتان، في حال تم تدمير الغرفة المحصنة الرئيسة. كما تم تعيين نقاط تنظيم وإرشاد عسكرية إحتياطية لوحدات قتالية مختلفة، التي كانت مهمتها التسليح والقتال ضمن مناطق قتالية معينة. وقد تم المحافظة على البروتوكول الأمني المتعلق برص وتجنيد الجنود (إتخاذهم مواقع في تشكيلات عسكرية) بمواظبة وإجتهاد. ولم يكن لدى أي عضو من أعضاء حزب الله معرفة أو علم بهيكلية التحصينات الكاملة للميليشيا".

وكانت "أمان" مدركة لعملية الدعم هذه، بالرغم أنها لم تكن تعلم بالموقع الدقيق لكل تحصين أو نفق، كما أساءت تقدير عدد الأسلحة المضادة للدبابات المتوفرة لدى حزب الله، وقدمت تقييماً منطقياً عن الضرر الذي كان من المرجح أن يتكبده حزب الله نتيجة لهجمات إسرائيلية. إلا أنّ "أمان" فشلت تماماً بجمع وتحليل المعلومات الإستخبارية، التي كانت أساسية وحيوية للقيام بحملة برية واسعة لإحتلال الأرض ما بين نهر الليطاني والحدود الدولية– بشكل رئيس، المعلومات حول المنطقة، العوائق، أراضي التحكم المتنازع عليها في المعركة، محور التحرك المحتمل، موقع حقول الألغام وكمائن العدو المحتملة. وعندما بدأت الحرب، وعندما أصبح ظاهراً بأنّ الطريقة الوحيدة لوقف إطلاق الصواريخ القصيرة المدى هي إحتلال هذا القسم المستقل من الأرض، أصبحت هذه الثغرة الإستخباراتية خطيرة جداً.

إنّ الفشل بجمع الصورة الإستخبارية التي كانت القوات البرية لجيش الدفاع الإسرائيلي قد طلبتها أصبح أمراً أكثر خطورة حتى بسبب الفشل بتوزيع المعلومات المتوفرة لمستهلكيها. وكان ذلك، في جزء منه، نتاجاً لحالة التقسيم غير الضروري الى أجزاء وفئات مستقلة. ففي كانون الثاني 2006، على سبيل المثال، أصدرت "أمان" وثيقة بعنوان: "مفهوم الحرب لدى حزب الله".وقد قدم التقرير المؤلف من 130 صفحة معلومات مفصلة عن الإنتشار البري للمنظمة والطريقة التي موهت بها مواقعها السرية (المسماة صراحة "إحتياطيات طبيعية")، وتضمن التقرير صوراً ورسومات. لكن بما أنّ الوثيقة نالت أعلى مستوى من السرية ("البنفسجي المحدود")، فإنّ قلة من خارج "دائرة أبحاث أمان" مُنحوا حق الوصول إليها ومعرفة نتائجها. وبذلك، فقد سُمِحَ للضابط الإستخباري من شعبة الجليل 91– قوة الدفاع الإسرائيلية الرئيسة التي واجهت حزب الله– بقراءتها، لكن لم يُسمح لقائد الشعبة العميد غال هيرش، بقراءتها. ومن الواضح أنه كان بالإمكان التقليل من المستوى السري للوثيقة وذلك بإقصاء بعض أكثر عناصرها حساسيةً، لكن "أمان" صنفت ورتبت مسألة توزيع الوثائق ذات النوعية الرفيعة لتصل الى عدد محدود من الزبائن كأولوية أعلى من تزويدها عملائها الفعليين بالمعلومات ذات الصلة التي كانوا بحاجة لها. وقد توصلت لجنة فينوغراد الى إستنتاج بأنّ المشكلة الرئيسة على مستوى الإستخبارات التكتيكية كانت "حدود الإستخبارات بترجمة جزء كبير من المعلومات التي كانت بحوزتها، أو التي كان يمكن أن تكون لديها لو تم الإستثمار بالجهود المهنية الخبيرة المناسبة، الى لغة عملانية مستخدمة من قِبَل القوات القتالية (البرية)".

ولأسباب مشابهة، تراجعت "أمان" عن توزيع معلومات شديدة الأهمية للقوات القتالية قبل بدء الحرب. وبدلاً من ذلك، تم الإحتفاظ بهذه المعلومات بصناديق معدنية مقفلة. إذ كان من المفترض توزيع مجموعة المعلومات الى الوحدات القتالية ما إن بدأت الحرب، لكن، وبسبب المنافسة البيروقراطية على الأقل، تم توزيعها بشكل متأخر؛ بعد أسبوعين من بدء القتال. و لم يتم، حتى آنذاك، إستخدام المعلومات الإستخبارية بفعالية. وكان الإهمال والتقاعس سبباً آخر للفشل بتزويد القوات البرية بمعلومات إستخبارية. فعندما حصلت هذه القوات في النهاية على مجموعة المعلومات، إكتشفت بأنه تم تزويدها بخرائط وصور جوية قديمة– بعضها من العام 2002. هذا الإهمال كان نتيجة قرار

إتخذ في العام 2003 بوقف الخرائط الحديثة العهد، بسبب إقتطاعات الموازنة. أما النتيجة النهائية، كما وصفها المايجور إيلان، ضابط الإستخبارات في لواء غولاني، احد أفضل قوات المشاة لجيش الدفاع الإسرائيلي، فكانت التالية:

"لم يتم تقديم المادة السرية لنا بسبب مسألة الفصل والتقسيم(الى أجزاء وفئات مستقلة)، ولم نعلم بهذه المادة إلا بعد الواقعة فقط. لم يكن لدينا علم حول إنتشار حزب الله و"نظام المعركة" لديه. وعندما تلقينا المادة أخيراً، كان علينا أن نقرأها، ومن ثم إستخلاص الدروس الضرورية. وفي أي حال، كانت المادة الإستخبارية التي تلقيناها قديمة وغير مفصلة بشكل كافٍ بالنسبة لمستوى اللواء(غولاني).

إنّ إجراء تقدير دقيق للتأثير الذي كان لهذه المعلومات الإستخبارية المنخفضة النوعية على القتال هو أمر مستحيل. أولاً، لأنّ فعالية أداء عدد من القوات البرية في المعركة كانت أيضاً نتاج أسباب عديدة أخرى، مثل الإفتقار للتدريب لسنوات قبل الحرب بسبب إقتطاعات الموازنة ومهمات الشرطة التي كان عليها مواصلة القيام بها في الأراضي المحتلة منذ بدء إنتفاضة الأقصى في العام 2000. إنّ حقيقة ضرب حوالي 60 آلية مدرعة إسرائيلية، بما فيها ميركافا 4، الدبابة الإسرائيلية الأكثر تطوراً، وتدمير 5 أو 6 دبابات كلياً أو مقتل عدد من الجنود بصواريخ موجهة مضادة للدبابات (ATGM) دمرت البيوت التي كانوا قد إتخذوها ملجأً لهم، لا يجب أن تنسب للإستخبارات غير الكافية وحدها. فمستوى المهنية الرديء لدى القوات القتالية وإنحدار قدرتها على التكيف مع التغيرات– خاصة فرق الدبابات التي فشلت بمواجهة أسلحة حزب الله المضادة للدبابات، بفعالية، حتى بعد أسابيع من بدء الحرب– محسوب أيضاً في هذه المحصّلة.

إنّ محتوى المعلومات الإستخبارية التي زودت بها "أمان" القوات البرية مؤشر واضح على أنّ مسألة القيام بهجوم بري ضخم في جنوب لبنان كانت تعتبر غير مرجحة بشدة، قبل الحرب. وبالرغم أنّ القيادة الشمالية أجرت عدداً من التدريبات القيادية المبنية على أساس سيناريوهات مشابهة للحدث الحقيقي، فقد تصرف رئيس الأركان دان حالوتس، ومدير "أمان" اللواء آموس يالدين (وكلاهما طيارن وجنرالين سابقين في سلاح الجو الإسرائيلي) بحسب الظاهر، إنسجاماً مع الفرضية القائلة بأنّ معظم عبء القتال سيقع على سلاح الجو الإسرائيلي، الذي سيكون مدعوماً من قِبَل البحرية الإسرائيلية والقوات الخاصة. وبالنتيجة، وبرغم الحقيقة بأنّ المعلومات التي كانوا بحاجة إليها كانت متوفرة،الى حد ما، فقد تجاهلت "أمان" المتطلبات العملانية للقوات البرية وفشلت بتلبيتها ما إن بدأت الحرب.

تقييم الأداء الإستخباري

بسبب الطبيعة المهنية، فإن مصادر النجاح الإستخباري تظل عادة مخفية. أما الإخفاقات، فتسترعي إهتماماً أكبر، وأداء الإستخبارات الإسرائيلية في حرب لبنان الثانية ليس أمراً مختلفاً.

فخلال التحضير للحرب، وظفت جماعة الإستخبارات الإسرائيلية كل الوسائل الممكنة لجمع المعلومات. إنّ نجاحها على المستوى الإستراتيجي يمكن أن يُنسب أولاً وقبل كل شيء، الى إستخدام "مصدر الإستخبارات المفتوح" ("أوسينت"). وكانت تصريحات الشيخ نصر الله العلنية حول نوايا منظمته بخطف جنود إسرائيليين وتهديداته بإستخدام ترسانة صواريخ حزب الله ضد شمال إسرائيل، وكذلك تل أبيب، كانت مؤشرات واضحة عن النشاط المرجح الذي قد يشعل الحرب والإستراتيجية التي سيستخدمها حزب الله ما إن تنفجر هذه الحرب. إنّ نوع المعلومات الإستخبارية التي مكنت سلاح الجو الإسرائيلي من تدمير قسم كبير من ترسانة حزب الله من الصواريخ الثقيلة في المراحل الأولى من الحرب كانت من نوع مختلف، ولا يوجد تفاصيل كثيرة معروفة حولها. لكن دمجاً بين وسائل "فيسينت" و"سيغينت" والإستخبارات البشرية ("هيومنت") لجمع المعلومات وكذلك المستوى العالٍ من التعاون بين "أمان" والموساد سهّل هذا الإنجاز.

وتشمل إخفاقات الإستخبارات أساساً إفتقار جماعة الإستخبارات ("أمان" بشكل أساسي) النجاح بتوفير معلومات دقيقة حول قيادة حزب الله وأنظمة القيادة والتحكم فيه وأمكنة وجود قادته الرئيسيين، كذلك عدم كفاءة "أمان" التامة في تزويد القوات البرية لجيش الدفاع الإسرائيلي بالمعلومات التكتيكية الضرورية. إنّ طرح السؤال عن سبب هذه الإخفاقات يعتبر ذات أهمية معينة بما أنّ جماعة الإستخبارات الإسرائيلية كان لديها سجلاً ممتازاً، عادةً، في توفير هذا النوع من المعلومات بالتحديد.

وكما هو معلوم حتى الآن، يمكن تقصي أسباب هذه الإخفاقات وصولاً الى منشأين رئيسيَيْن: الأول طبيعة حزب الله الذي تجعله هدفاً صعباً بالنسبة لأي إختراق إستخباراتي. هذا العامل يفسر الفشل بتوفير معلومات دقيقة حول قيادة المنظمة وأنظمة القيادة والتحكم وموقع قادته. أما الثاني، فهو قصور معين بشأن الطريقة التي إستعدت بها "أمان" لهذه الحرب، الأمر الذي يعرض تفسيراً جيداً بخصوص فشل "أمان" بتزويد القوات البرية بمعلومات إستخباراتية تكتيكية.

حزب الله

إنّ حزب الله عبارة عن خصم إرهابي يعمل بطريقة حرب العصابات ومختلف جداً عن المنظمات الفلسطينية التي واجهتها جماعة الإستخبارات الإسرائيلية خلال سنوات عديدة من الصراع. إنّ حزب الله منظمة شيعية، في حين أنّ الفلسطينيين سنة. وكونهم يشكلون جزءاً من أقلية ضمن مجموعة دينية (حوالي 15 بالمئة من المسلمين)، كان الشيعة، تقليدياً، محرومين ومضطهدين. بالإضافة الى ذلك، لم ينل الشيعة في لبنان، رغم أنهم يشكلون حوالي 35 بالمئة من السكان، حصتهم المناسبة في النظام السياسي وشكلوا الطبقة الأدنى من المجتمع اللبناني. هذه الخلفية التاريخية، الثقافية والإجتماعية، جعلت حزب الله، منذ إنشائه في العام 1982 عقب الغزو الإسرائيلي للبنان، مجموعة دينية مغلقة، شكاكة وموحدة بإخلاص منقطع النظير من المقاتلين العقائديين المحفزين بشدة. وكانت المجموعة في السنوات العشرين الأخيرة بقيادة نفس القيادة العسكرية المتجانسة. إنّ طبيعة المنظمة تجعل مسألة التجنيد الإسرائيلي للموارد البشرية داخلها مهمة أكثر صعوبة بكثير إذا ما قورِنَت بالفلسطينيين. والشيء نفسه يصح بخصوص القدرة على الحصول على المعلومات من مقاتلي حزب الله المقبوض عليهم. وكان خبراء ج.س.س. قد أشاروا بهذا الخصوص الى أنه في حين أنّ كلاً من حماس وحزب الله منظمتان دينيتان، فإنّ التعامل مع حزب الله يشكل تحدياً أكثر تطلباً بكثير.

إنّ الخبرة المحصلة خلال سنوات عديدة من مكافحة الإرهاب تظهر بأنّ "هيومنت" شرط ضروري للنجاح. إنّ فشل إسرائيل الظاهر في تجنيد أو المحافظة على موارد بشرية داخل حزب الله يفسر، إذن، محاولات الفشل المتكررة بإستهداف قادة المنظمة للتخلص منهم. أما في غزة، حيث أصبحت عمليات القتل الإستهدافية ممارسة روتينية تقريباً، فإنّ دمج إستخدام عميل ما مع وسائل تقنية معقدة، تنتج نجاحاً عادة. أما في محاربة حزب الله، فقد إفتقر الإسرائيليون الى العنصر البشري.

وهناك عامل آخر يفسر السبب الذي جعل حزب الله يصبح منيعاً للغاية أمام الإختراق الإستخباراتي الإسرائيلي ويشمل مستواه الإحترافي العالي نسبياً، ويعود ذلك بشكل رئيس للمساعدة التي تلقاها الحزب من الحرس الثوري الإيراني وأجهزة الإستخبارات الإيرانية منذ تأسيسه وكذلك الخبرة التي إكتسبها من سنوات المواجهة العديدة مع القوى الأمنية الإسرائيلية. وقد أصبحت هذه الخبرة ظاهرة في ثلاثة ميادين رئيسية.

- الفصل والتقسيم الى فئات مختلفة: تحافظ المنظمة على مستوى عالٍ جداً من الفصل كما هو منعكس، على سبيل المثال، في إدعائها بعد الحرب بأنّ "ليس هناك من قائد واحد كان يعلم موقع كل تحصين من التحصينات في جنوب لبنان" وبأنّ "كل وحدة من وحدات ميليشيا حزب الله المختلفة كانت مكلفة بالدخول الى ثلاث تحصينات فقط". وعندما كان الأمر يتعلق بحماية قادته،

فقد كانت الوسائل المتّخدة لذلك الغرض أكثر تطرفاً حتى. فبحسب ما قال نصر الله: "حتى أنا لم أكن أعلم أين كنت" خلال الحرب.

- أمن الإتصال والتواصل : بسبب حذرهم من قدرات "سيغينت" الإسرائيلية، وخاصة "كومنت"، مال أعضاء حزب الله للعمل كما لو أنّ كل محادثاتهم العملانية مراقبة من قِبَل الإسرائيليين. ولهذا السبب تبنوا نظاماً بسيطاً مبني على حقيقة أنهم يعرفون بعضهم البعض بوضوح، وتقاسموا خبرتهم الشخصية الفردية الخاصة لإنتاج شيفرات لم يكن ليفهمها غيرالمنتمي للحزب. وكان نصر الله قد تباهى بذلك في خطابه بـ 23 أيار 2006 بقوله أنّ حزب الله، على خلاف الإسرائيليين الذين يستخدمون "الشيفرات والمسارات المغلقة"، لم يحتَج الى التواصل الأمني. وبدلاً من ذلك، وعندما يتحدث أفراد المنظمة بين بعضهم البعض، لا يمكن لأية آلة خارجية أو عبقرية إليكترونية أن تفهم الإشارات والرموز التي يستخدمونها. وبذلك، على سبيل المثال، وعندما تلقى المراقبون الإسرائيليون رسالة من نوع "لاقيني قرب البيت حيث كان يعيش علي قبل 5 سنوات"، فإنّ بإمكانهم فهم النص لكن ليس بإمكانهم إستخدامه والإستفادة منه.
- إجراءات الإستخبارات المضادة: بحسب تقارير عديدة، فقد تلقى حزب الله معلومات إستخبارية من مراكز "سيغينت" التي كانت متمركزة في سوريا، والتي كانت تشتغل بالتعاون مع إيران ومن وحدات سيغينت في سوريا التي كانت مشغلة بشكل مشترك من قِبَل فريق سوري وروسي. وبحسب مصدر واحد على الأقل، فإنّ المعلومات التي تلقاها حزب الله من هذه البرامج المشتركة في سوريا، مكنته من التشويش على عملية جمع المعلومات من قِبَل وحدات سيغينت الإسرائيلية. كما إستخدم حزب الله أيضاً وسائله الخاصة لمراقبة حركة الإتصالات من أجهزة الهواتف الخليوية وأجهزة النداء الآلية التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي. ورغم أنه ليس هناك من تقارير تدعم فرضية كهذه، فإنّ هذه الوسائل قد تكون وفرت لحزب الله معلومات ذات صلة بالنشاط الإستخباري الإسرائيلي.

نقاط ضعف جهاز "أمان"

إنّ فشل "أمان" بتزويد القوات البرية في جيش الدفاع الإسرائيلي بالمعلومات الإستخبارية التي كانت بحاجة لها لتنفيذ عمليات في جنوب لبنان، يمكن إرجاعها الى ثلاثة أسباب رئيسة. الأول الضعف النسبي لوحدة 504– وحدة "هيومنت" التابعة لـ "أمان" التي كانت مسؤولة عن جمع المعلومات من مصادر بشرية في جنوب لبنان؛ الثاني كان المتزلة المتدنية للإستخبارات التكتيكية في سلم أولويات "أمان" بالمقارنة مع مهمات أخرى؛ أما السبب الثالث فقد شمل التفاعل غير الكافي وغير الفعال بين ضباط الإستخبارات ومستهلكي معلوماتهم.

وكما هو معروف، لم يكن لدى "أمان" موارد بشرية في جنوب لبنان. وكما أشير سابقاً، فإنّ الحصول على موارد كهذه داخل حزب الله كان مهمة صعبة جداً. وبذلك، فإنّ فشل وحدة 504 بإنجازها لا يؤشر بالضرورة الى معايير مهنية رديئة. فلأجل الحصول على معلومات حول بنية حزب الله التحتية وأنشطته في هذا المجال، كان بالإمكان إستخدام المسيحيين الموارنة (الذين لديهم تاريخ طويل من التعاون مع الإسرائيليين). ومع ذلك، فإنّ هذا المصدر المحتمل للمعلومات لم تتم رعايته أيضاً. ويدّعي ضباط ج.س.س. المحنكين بأنّ هذا الأمر ليس مصادفة، وبأنّ ذلك يؤشر الى أنواع مختلفة من العجز والقصور في وحدة 504، أهمها النوعية المتدنية للقوة البشرية فيها والإفتقار لقبول السكان المحليين الصريح، كنتيجة للإضطراب البالغ لدى ضباط الوحدة المسؤولين عن إختراق الجنوب اللبناني.

ويميل خبراء الـ "ج.س.س." للإعتقاد بأنّ وكالتهم كانت لتخرج بنتائج أفضل، لكن عندما عرض يوفال ديسكين، مدير الـ "ج.س.س."، الى أنّ يقوم الجيش بتحريك ضباط ج.س.س.المحنكين أصحاب الخبرة الهائلة في مكافحة الإرهاب في جنوب لبنان، رُفِض إقتراحه من قِبَل الجيش، بما أنه(الجيش) أراد، وبشكل رئيس، المحافظة على إحتكاره للمعلومات الإستخبارية في هذا المجال.

أما السبب الثاني، لفشل "أمان" بإنتاج المعلومات الإستخبارية المناسبة للقوات البرية، فكان بسبب الدرجة المتدنية نسبياً لهذه المهمة في سلم أولويات الوكالة. وكان ذلك، جزئياً، نتاج عملية أكثر عمومية كانت تحدث على مدى أكثر من 20 عاماً، والتي يشدد فيها جيش الدفاع الإسرائيلي الآن– القوة القائدة في ميدان "الثورة في الشؤون العسكرية"– على عنصر القوة النارية وتدمير أهداف العدو بدلاً من تحرك الجيش وإحتلال الأرض. وفي حالة لبنان، إنتهى هذا التوجه بإستخدام قسم كبير من وسائل "أمان" لجمع المعلومات لإخضاع الهدف، الأمر الذي عنى عملانياً التزويد بشبكة تنسيق الـ 14 رقماً التي ستوفرملاحة أوتوماتيكية للرأس الحربي الى الهدف عندما يتم إدخالها الى كومبيوتر الطائرة. بالإضافة الى ذلك، وبما أنّ جيش الدفاع الإسرائيلي صنف مسألة منع خطف جنوده على أنها بمستوى مرتفع جداً، وربما بأعلى مستوى من مستويات أولوياته، فقد أصبح تزويده بالتحذير الإستخباري ضد محاولة خطف مهمة "أمان" الأهم في المسرح اللبناني.

وبالنتيجة، كان هناك إهتماماً كبيراً بنشاط حزب الله على طول السياج الحدودي أو على بعد بضع مئات من الياردات من الحدود، في حين تم تجاهل عملية جمع المعلومات والتحليل والتجهيز والإستعداد العسكري في الجنوب اللبناني. ومع مرور الوقت، كانت ملفات الإستخبارات حول الدعم الذي يقوم به حزب الله في جنوب لبنان إما غير جاهزة أو أنها ليست حديثة فحسب. وعندما بدأت الحرب وأصبحت الحاجة لهذا النوع من المعلومات مسألة ملحّة، بات واضحاً بأنّ الملفات إما لم تكن موجودة، أو أنّ المعلومات التي تحويها كانت قديمة.

وأخيراً، حتى المعلومات الضرورية المتوفرة لم يتم توزيعها بشكل فعال على القوات البرية. وهذا لم يحدث فقط لأنّ حساسية المصادر الإستخبارية لم تسمح بالتوزيع الواسع، وإنما لأنّ التفاعل بين ضباط الإستخبارات ومستهلكي معلوماتهم في جيش الدفاع الإسرائيلي كان غير فعال. وبذلك، على سبيل المثال، وحتى عندما كان لدى ضباط "أمان" المعلومات بأنّ حزب الله كان يستخدم أسلحة ATGM حديثة، فإنهم لم يشددوا كفاية على التعقيدات التي قد تكون لهذه الأسلحة على قدرة القوات البرية الإسرائيلية لجهة العمل بفعالية في ساحة المعركة، وعلى الحاجة لتطوير إجراءات مضادة. لقد قادت المفاجأة غير الضرورية الى تعرض عدد كبير من الآليات المدرعة للضرب بواسطة هذا النوع من السلاح.

ثغراته في الحرب ذات التقنية العالية

بالرغم من الحقيقة بأنّ قسماً كبيراً من المعلومات حول أداء أجهزة الإستخبارات الإسرائيلية في حرب لبنان الثانية لا يزال غير متوفر للعامة، فإنّ ما هو متوفر يتيح إستخلاص بعض الإستنتاجات بشأن أدائها خلال هذا الصراع الأخير.

الإستنتاج الأول يدور حول الثغرة بين تقديرات "أمان" الإستراتيجية الصحيحة قبل الحرب وفشلها بإستخلاص إستنتاجات واضحة من هذا التقييم. وكما نوقِشَ سابقاً، فقد قدرت "أمان" بأنه لو إندلعت حرب، فإنّ حزب الله سيستخدم ترسانته الصاروخية القصيرة المدى ضد شمال إسرائيل، وبأنّ سلاح الجو الإسرائيلي لن يكون لديه القدرة على وضع نهاية لقصف كهذا. وبالنتيجة، فإنّ الطريقة الوحيدة لوقفه (حزب الله) ستكون عملية برية على نطاق واسع لإحتلال الأرض التي كانت تطلق منها الصواريخ. وبالرغم من هذا الإستنتاج، لم تجهز "أمان" المعلومات الإستخبارية المطلوبة بخصوص شن هذا النوع من العمليات. لم يكن هناك من إهتمام كافٍ في إسرائيل لهذه الثغرة وتأثيرها على قدرة جيش الدفاع الإسرائيلي على إحتلال جنوب لبنان بنجاح.

وبالنتيجة، ليس هناك من معلومات متوفرة حول أسباب ذلك. ومع ذلك، كانت هذه الثغرة الإستخبارية، وبشكل ظاهر، جزءاً من ثغرة أكبر– الحقيقة بأنّ جيش الدفاع لم يكن يجهز جدياً خططاً صلبة لإحتلال جنوب لبنان في حال إندلعت الحرب ولم يكن متوفراً بحوزته خططاً

حديثة. وليس هناك من شك كبير بوجوب إستخلاص إستنتاج كبير من الحرب هي الحاجة الى مراجعة الملفات الإستخبارية بالدقة الضرورية لإحتلال الأرض التي يتم منها إطلاق الصواريخ القصيرة المدى ما إن تبدأ حرب مرة أخرى.

أما الإستنتاج الثاني، فيشمل الإعتماد المبالغ فيه لـــ "أمان" على وسائل التقنية العالية لجمع المعلومات الإستخبارية. ففي الأراضي المحتلة، حيث الـــ "ج.س.س." هي وكالة جمع المعلومات الرئيسية، يبدو بأنّ توزيعاً متوازناً للموارد بين الـــ "هيومنت" والمعايير التقنية قد تطور. أما في لبنان، وحيث تلعب "أمان" الدور المركزي، فقد كان هناك إهتماماً أكبر بكثير بـــ "سيغينت" و "فيسنت"، ومقدار أقل بكثير من الإهتمام بالتقنيات التقليدية لجمع المعلومات، وبشكل رئيس بـــ "هيومنت"، ولكن بالوسائل الثابتة القديمة أيضاً– مثل الدوريات البرية داخل عمق الأراضي اللبنانية– وسيلة كان جيش الدفاع الإسرائيلي يستخدمها بشكل مكثف وبنجاح تام في الأراضي. أما حزب الله، كما يبدو، فقد درس بشكل فاعل أسلوب عمل "أمان" وتوصل الى مستوى معين من النجاح، سواء في الإختباء من الوسائل التقنية لجمع المعلومات أو تضليلها التي كانت تستعمل ضده. وبضوء ضعف "أمان" في مجال الـــ "هيومنت"، فإنّ الـــ "ج.س.س." قد تُستدعى لتحويل بعض مواردها من الأراضي المحتلة (حيث إنحدر النشاط الإرهابي الفلسطيني في العام 2006) لمكافحة الدعم العسكري لحزب الله في جنوب لبنان.

أخيراً، لقد أظهرت حرب لبنان الثانية بأنّ الحاجة الى تزويد الأهداف التي يمكن تدميرها بذخائر موجهة يجب أن لا تستثن مهمات إستخبارية أخرى أكثر تقليدية. وفي حين أن من الصحيح أن دور الإستخبارات يصبح خلال صراع منخفض الشدة أكثر حسماً منه في حرب تقليدية، وذلك يعود بشكل رئيس الى أن تحديد موقع العدو يصبح مطلباً أكثر تحدياً من تدميره، فإنّ نماذج الصراع المنخفض الشدة (LIC) تستلزم إستخدام جيوش كبيرة تقليدية من المشاة، بشكل رئيس، كوسيلة للسيطرة الملموسة على الأرض المستخدمة من قِبَل خصم أصغر حجماً. وفي هذه الحالات، فإنّ التكنولوجيا ليست الدواء الشافي لكل المصاعب.

إنّ الدعوات لتعزيز الجيش الأميركي على نطاق واسع في العراق، أو الحاجة لإستخدام 4 فرق من جيش الدفاع الإسرائيلي في جنوب لبنان ضد 1500–2000 مقاتل من مقاتلي حزب الله لوضع نهاية لإطلاق الصواريخ القصيرة المدى، هي مؤشرات عن وجود سمة متناقضة يتعذر تفسيرها: قوات صغيرة نسبياً لكنها معقدة بشدة بإمكانها أن تهزم، وبسهولة، جيوشاً أكبر لكنها جيوش تقليدية متخلفة تكنولوجياً. هذا ثبت بوضوح بالهزائم العراقية في عامَيْ 1991 و 2003. وفي نفس الوقت، على كل حال، قد يكون هناك حاجة الى جيوش كبيرة، تقليدية، من المشاة بشكل رئيس، لتأمين الإنتصار ضد أعداء أقل عدداً بكثير ومتخلفين تكنولوجياً يستخدمون تكتيكات حرب العصابات. ولأجل إحتلال الأرض والسيطرة عليها، ستحتاج جيوشاً كهذه دوماً الى إستخبارات تكتيكية. ولهذا السبب، ولتلبية تحديات صراع مستقبلي منخفض الشدة (LIC)، سيكون على المؤسسات الإستخبارية أن تعيد التشديد على مهماتها الأكثر تقليدية التي ستتطلب، في حالات عديدة، إستخدام طرق أكثر تقليدية.